الأنباء
الاربعاء 13 ابريل 2016

د.منصور الظفيري

عبدالله العدواني

جمال العمر

د.أحمد مطيع

رفع الحصانة عن دشتي في قضية أمن دولة وأخرى من مسلم البراك

مبارك الحريص متحدثا

أحمد القضيبي ومبارك الحريص ود.يوسف العلي

م. محمد الهدية

أحمد القضيبي

أعضاء اللجنة رفضهم لميزانية الهيئة بسبب كثرة مخالفاتها وعدم التزامها، وهذا دليل على أننا نطلب المصلحة وتطبيق القانون.

● رئيس البرلمان بالإنابة عبدالله التميمي: ترفع الجلسة للصلاة نصف ساعة.

استؤنفت الجلسة برئاسة رئيس مجلس الامة مرزوق الغانم الساعة 1,30.

● مبارك الحريص: تقدمنا بالاستجواب الماثل امام حضراتكم من محورين، وسأتحدث عن المحور الثاني بشأن التقاعس عن تفعيل صندوق رعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة. فنشر القانون في 2013 وصدرت لائحته التنفيذية في 2015/1/4 ولم يتم تطبيقه في 2014 بحجة وجود مشاكل في تطبيقه والتعديل عليه اجري في فبراير 2014 والتعديل ازال سبب تأخر الوزارة في التنفيذ، واتضح انه لو ما تم التعديل لتم تجميد البنك الصناعي حتى هذه اللحظة.

اللائحة التنفيذية تخرج بعد القانون بفترة بسيطة لكنها صدرت في 2015/1/4، وبعد هذا التاريخ لا يوجد اي عذر للوزير في تطبيق القانون.

قاموا بتعيين هيكل الصندوق من رئيس ونائب رئيس ومنذ 2015/1/4 الشباب وضع آماله في الله ثم في هذا القانون، وعندما صدرت اللائحة كانت تتوالى تصريحات مسؤولي الصندوق بالصحافة، ويعطي الشباب تحذيرات مؤقتة والشباب يقولون لو لم يتعهدوا لنا لكنا بحثنا عن باب رزق آخر، فهم اضروا بالشباب واسرهم.

المادة 51 من الدستور (السلطة التشريعية يتولاها الامير ومجلس الامة)، فنحن احرص الناس على تطبيق القانون، معنى ذلك ان صاحب السمو الامير يتولى السلطة التنفيذية ويشارك التشريعية في اصدار القوانين.

ولكن بعد صدور القانون نحن مسؤولون عن سلامة تطبيقه، ولكن بعد سنة ونصف السنة لم يطبق نهائيا، المسؤولية مشتركة في اصدار التشريعات، لكن السلطة التنفيذية محصورة في تنفيذ القانون وايقاف الوزراء عند مسؤولياتهم.

نواب الامة حريصون على تطبيق القانون وتنفيذها ولم يتم تطبيق قانون ما بالخطأ افضل من عدم تطبيقه لأن الخطأ وارد في كل عمل.

والوزير تقاعس عن تطبيق قانون المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وعقدنا جلسة لمحاسبة الحكومة على تأخير اللوائح التنفيذية، وصدر عن ذلك اصدار لائحة قانون مكافحة الفساد بغض النظر عن دستوريته من عدمها.

وبعد هذه الجلسة وجدنا مبررا بإصدار القوانين واصدار اللوائح التنفيذية.

القانون هذا له فوائد كثيرة، لكن لن نتحمل مسؤولية تقصير وزير او اكثر في تطبيق القوانين كقوانين العمالة المنزلية والتأمين الصحي للمتقاعدين، والوزير تقاعس اكثر من اللازم في تطبيق قانون المشروعات الصغيرة والمتوسطة لمدة سنة ونصف السنة، والتطبيق بعد ان قدمنا الاستجواب لم يستغرق سوى 3 ساعات فقط.

المادة 20 من الدستور تؤكد اهمية مثل هذه المشاريع وهدفها رفع مستوى المعيشة وتحقيق الرخاء للمواطنين، واللوم على الوزير من تاريخ صدور اللائحة التنفيذية، والوزير جعل الصندوق معيقا لطموحات واحلام الشباب.

تصريح الوزير اعطى الشباب دفعة وذهب الشباب لهم ولم يجدوا الصندوق رأسماله مليارا دينار واستكمل اسباب التنفيذ.

الكويت تحتاج الى تنظيم تشريعي وهو متاح لكن اتى الوزير وعرقل كل هذا.

الشباب كانوا يسألونهم عن مقر الصندوق لا يعطونهم اجابات واضحة.

وعرض تصريح للوغاني في جريدة «الأنباء» يقول فيه صندوق المشروعات يبدأ التمويل خلال اسبوع وذلك في 2015/5/25، واليوم نحن في 2016/4/12 ولم يتم اي شيء.

وبعد هذا التصريح وفي 2016/1/28 اي بعد 7 اشهر الوزير يقول ان الصندوق مول 40 مشروعا منذ انطلاقه وهو الى هذه اللحظة لم يمول شيئا.

تصريح الوزير اعطى الشباب دفعة وذهب الشباب لهم ولم يجدوا شيئا، فهم يريدون توقيع العقد فقط وتزويدهم بعرض من خلال الصندوق، لكن المسؤولين ماطلوهم من 2016/1/28 الى ما بعد شهر خروج رئيس الصندوق، وقال: بدأ الصرف لـ 59 مبادرا بعد حصولهم على الموافقات لتمويل مصروفاتهم، والى الآن لم يحدث ولم يصرف شيء، معنى ذلك ان هناك تضليلا وتزويرا والوزير ورئيس الصندوق مستمران في غيهم.

وعرض تقريراً آخر في جريدة «الأنباء» بعنوان: «الآلاف ينتظرون. هل يعمل صندوق المشاريع الصغيرة في 2016؟».

وعندما ادخلوا الشباب في دورات لتدريبهم قاموا باختيار شركة اردنية تدربهم وتثقفهم لمدة شهرين وعندما تنتهي الدورات في شهر 12 والآن نحن في شهر 4 لم يتم الصرف بالطريقة التي ينص عليها القانون.

وغادر الدورة 40 شابا عندما وجودوا التنظير، وقالوا لهم ان من لم ينتظم في الدورة يحرم من الصرف والتمويل وكان الشباب يتعلقون في بارقة امل.

نعذرهم نعم في اعطاء الدورات ومن ثم التمويل لكن الدورات استمرت لاشهر وبعدها لم يتم الصرف.

الوزير بالسابق يتعذر بنص الاراضي اذن لماذا الاعلان من الاساس وارض ميناء عبدالله، شفنا شنو عمل فيها ويفترض وزير التجارة يوم بدور توفير الاراضي لا احد يقتنع بعدم تطبيق القانون ومجلس الامة يراقب ذلك وهناك استجوابات لكل من يتأخر في تطبيق القوانين والآن لا يمكن ان نعذر الوزير والتطبيق تم بعد المساءلة والمصاريف الادارية للصندوق تعدت 814 الف دينار واعضاء مجلس ادارة اكثر من سنة ونصف السنة يتلقون مكافآتهم ولا يعملون والشباب وضعوا املهم في هذا المشروع.

وهناك انتقادات توجه بسبب التأخر في تطبيق القوانين وتأخذ اللوائح التنفيذية، وهناك تأخير حتى بعد صدور اللوائح التنفيذية وهل يعقل بعد تعطيل سنة ونصف السنة وبعد تقديم الاستجواب تم الاتصال على الشباب بعد 3 ساعات فقط وتوقيعهم على اقرار بجزء من المبلغ؟ وهل يعقل ان يستشهد الوزير الآن بهذه الخطوات؟ وهذا يعني حماية شخص الوزير فقط وهناك مليارات من اموال الدولة لدعم الشباب، وهل يعقل يتم توقيع الشباب على اقرار دين وتعهد بالسداد بالاقساط.

شباب كويتي يريد العمل يتم توقيعه على اقرار دين ودفع اقساط دون المماطلة والتأخير واذا تأخر عن السداد يحل عليه المبلغ كامل دون انذار، هل يعقل ان يتم التعامل بهذه الفوقية وقوانين الكويت رحيمة وتراعي الشباب والمواطنين، وتم التغرير بالشباب وهل يعقل صبغة تنفيذية خرت من جهة حكومية للشباب المبادر وهل يعقل هذا الخطأ الفادح، وخطوات وزارة الشباب تدمر الشباب ولا تنمي مواهبهم وكثير من الجهات الحكومية لا تطلب الصيغة التنفيذية.

والنوايا ليست سليمة والوزير لا يعرف يطبق القانون وهذا التحرك بالاستجواب بسبب سوء تطبيق القانون ومرمطة الشباب ونواب الامة مع الشباب والتنفيذ خلال ثلاث ساعات هو امر لا يمكن ان نقبل به وحتى الآن لم يتم صرف الشباب.

وخبر الكويت يصل للجميع وفي عيال الكويت يتم توقيعهم على صيغة تنفيذية ونحن يهمنا الشباب ولدينا الاخلاق والمثل في التعامل وهناك امر مبيت للصندوق لماذا لا تعطون الشباب حقوقهم والشباب يفيد نفسه ويقدر الكويت والشباب ابناء الشعب الكويتي ويفترض يا وزير نقص الحق من نفسك، واين تطبيق القانون على الجميع وهناك من يحاول افشال هذا المشروع؟

والمؤتمر وما حصل في الشيراتون وتم دفع عشرات الآلاف وهذا المشروع للشباب ويتحدث عنهم ولا احد يقبل التسويف والمماطلة وسوء المعاملة والوزير سبب رئيسي في تعطيل القانون، ولا احد يقبل ان يحصل ما حصل في المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ويفترض الشباب يسلمون مخصصاتهم وهل يعقل توقيع هذا القرار.

ومادة 28 من القانون توضح اعمالكم والشباب يريدون قرضا تنمويا والوزراء مسؤولون عن تطبيق القانون وهناك امور دستورية واضحة ونحن نراقب الوزير على سلامة التطبيق.

يجب ان يتم تطبيق القوانين الصادرة عن المجلس بأسرع وقت كل اسبوع يخرج مسؤول يصرح اين ضمائر الناس؟

الشباب يقيدون الدولة ويستفيدون لكن الوزير هم فقط يريد ارجاع الـ 50 ألفا على الوزير ارجاع الاقرارات كل ما يهمني الاقرار ان يكون بصيغة تنفيذية ولو سحبت الاقرارات اليوم اجعل موظفا يداوم للساعة التاسعة ويعدل الاقرارات انت تخاف الله ونسمع عنك كل خير لكن لا تتمادى في هذا الخطأ.

وجود مثل هذا الوزير في صندوق المشروعات منفر للشباب ولن يحقق طموحاتهم اثبت ان

القضيبي: عدم استيراد الكميات المنصوص عليها في عقد القسائم وتأجيرها للغير

الوزير تغير من مناصرة الحقوق وتطبيق القانون إلى نسف كل ذلك

الحكومة ذبحت وثيقة الإصلاح الاقتصادي بيدها

العلي كان يريد تطبيق القانون وقت الحراك وبعد توليه الوزارة كسر القانون

الوزير أصدر قراراً لا يتضمن شرط الكمية وتطبيقه بأثر رجعي

وزير التجارة فضّل المتنفذين على الشباب والمصلحة العامة

حمد الهرشاني وراكان النصف على المنصة

صالح عاشور

جانب آخر من الجلسة

عدنان عبدالصمد

الطريجي: أطراف تعمل على تعطيل الصوت الواحد في انتخابات الأندية الرياضية

بدر السهيل

طالب المشاركون في ندوة مستقبل الرياضة في خصخصتها بإقرار قوانين خصخصة الرياضة لمعالجة الأوضاع المتردية والمشاكل الرياضية التي أدت إلى تراجع الرياضة على كل الأصعدة.

وقال نائب المدير العام لشؤون الرياضة في الهيئة العامة للرياضة حمود فليطح: «إنه ليس من المعقول أن تواصل الحكومة الكويتية ضخ الأموال للأندية دون تحقيق نتائج، كما أن الأندية تعمل على تخصيص الأموال لكرة القدم وتتجاهل الألعاب الأخرى».

د.عبدالله الطريجي ود.حمود فليطح وخالد الروضان وأريج حمادة (محمد هاشم)

وأردف خلال الندوة التي أقيمت بجمعية المحامين تحت عنوان «مستقبل الرياضة في خصخصتها»: «القانون الذي وضع خلال بدايات الحركة الرياضية في الكويت، لم يضع الإطار العام ولم يحدد الممارسات، لأن الهدف كان نشر الألعاب». «في النهاية أصبحت لدينا أندية كل ما لديها 16 لعبة فقط، في حين أن الألعاب الأولمبية المعتمدة تبلغ 26 لعبة».

وأضاف: «للأسف في ظل هذه الظروف السلبية نسينا اللاعب الذي يعتمد الإنتاج عليه، والرياضة اليوم أصبحت صناعة، لذا وجب علينا أن نبدأ في تهيئة الأجواء وتحويل الرياضة للوضع التنافسي من خلال الخصخصة».

بدوره، قال عضو مجلس الأمة الكويتي عبدالله الطريجي حتى نستطيع إخراج الرياضة من أزمة «الشخصنة» ونعمل على تطويرها يجب أن نطبق الخصخصة، كما أكدنا للحكومة على أهمية تطبيق الصوت الواحد في انتخابات الأندية، ولكن للأسف هناك من يحاول تعطيل تشريع القوانين، لافتا إلى أنه بعد رفع مقترح خصخصة الأندية إلى الحكومة، طلبت الأخيرة من هيئة للاستثمار إعداد دراسة في الأمر، حيث تم اختيار مكتب استشاري لتحويل الكيانات الحكومية إلى خاصة.

من جهة ثانية، ذكر خالد الروضان عضو مجلس إدارة هيئة الاستثمار أن الحكومة صرفت على الرياضة الكويتية في السنوات الخمس الاخيرة 400 مليون دينار دون تحقيق أي عائد أو نتيجة، وهناك دول فيها حروب حققت نتائج جيدة، وهي على مشارف التأهل لنهائيات كأس العالم.

مشيراً إلى أن «الخصخصة ستتطلب إدارة محترفة، وبالتالي حتى الأمور الإدارية ستتطور، وكل شيء سيتقدم نحو الأمام، والرياضة في العالم تحولت إلى صناعة وهذه الصناعة مهما حدث لا تتأثر بظروف الأسواق، فهي راسخة وقوية».

أضاف: «دائما انظر للدلائل، والأرقام بالرياضة تستهلك أموالا والمستفيدون قلائل، والقضية باختصار تتمثل في تمويل وإدارة ناجحة، وبالتالي تحقيق نتائج، وهذا يتطلب الخصخصة»، «فالرياضة تم إيقافها من أجل التدخل الحكومي، المشاركة في دوري الأبطال يتطلب وجود كيانات تجارية ومعايير معينة، يجب أن نتجنب كل ذلك من خلال الخصخصة وإطلاق العنان لها مع وضع الضوابط التي تراعي مصلحة الرياضين والمجتمع إلى جانب المستثمر».